

تعيش وتموت في شارع البحيرة بتونس: لا كرامة ولا حقوق

المؤلفين: فالينتينيا لوماليو، ريكاردو بيجي، لوكا راميلو

المترجم: ريكاردو بيجي

بعد وفاة محمد فرج مؤمن، يتجمع المتظاهرون في صمت ولكنهم بحاجة متزايدة إلى أن يسمعهم العالم في الأسبوع المقبل سيتحدثون مع مجلة ميلتينغ بوت والمندى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في (مؤتمر صحفي)



تمر السيارات في الشارع بموقع الاعتصام أمام مقر المفوضية في تونس (صورة لبيجي ولوماجليو وراميلو)

توفي محمد فرج مؤمن¹ يوم الأربعاء ٥ ماي في مستشفى شارل نيكول الجامعي في تونس

انتمى محمد إلى قبيلة الطوارق، وهم من البدو الرحل الموجودين في أراضي عدة دول الصحراء الكبرى يعيشون في المنطقة منذ قبل القرن السابع الميلادي. لكن انعدام جنسيتهم في ليبيا وتونس يعيق الاعتراف بحقوقهم والحصول على الإقامة واللجوء

كان أحد المائة وتسعة وستين لاجئاً وطالب لجوء المعتصمين بشكل دائم لمدة 4 أشهر أمام مقر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تونس. فانضم ٥٥ شخصاً من تونس العاصمة إلى المائة وأربعة عشر الذين ابتدأوا الاعتصام في جرجيس في ١٧ رمضان. وحالياً، صار التفريق بين الفيتئين هذين من المتظاهرين سبباً للتمييز والتفاوت في توزيع الخدمات مثل العلاج الطبي

الاسم الحقيقي للمتظاهر المرحوم بينما تبقى الأسماء الأخرى مخترعة¹

المجاني الكوني من طرف أطباء العالم. فأصبحت للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين قائمة تحتوي على أسماء أول ٢١٤ متظاهرا فقط وتوفر المفوضية هذه القائمة للمنظمات الخيرية لتوزيع الخدمات فنتيجة ذلك أن المعتصمين الآخرين يصبحون لا يتمتعون بنفس الحلول والحقوق. وبالرغم من التفريق والتمييز والاختلاف يحتج الجميع على إجلائهم من بلد يعرضهم يومياً لخطر الموت

العقبات أمام التسوية في تونس

على الرغم من كونها أحد الشركاء الاستراتيجيين للاتحاد الأوروبي في سياسات تصدير الحدود الخارجية، إلا أن تونس تفتقر إلى تشريعات وقوانين أساسية للهجرة واللجوء. فبالرغم من كونها من الدول الموقعة على القوانين الدولية الخاصة بحماية اللاجئين، فإنها لا تستطيع تنفيذها. وفي إطار غياب هذا القانون، تقع مسؤولية تحديد وتنفيذ حق اللجوء على عاتق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

كان البحث عن اللجوء في تونس هو الملاذ الأخير لكثير من الطوارق. فبالنسبة لرضا كان العيش في ليبيا بانعدام الجنسية ممكناً إلى حد ما حتى اندلاع الحرب الأهلية: "إذا لم تكن هناك حرب، كان بإمكانني التكيف مع العيش بدون جنسية في ليبيا. فإن الحرب ما أجبرتني على المغادرة، قوة الرصاص الذي دمر قريتنا. اضطررنا للفرار إلى طرابلس ومن طرابلس إلى تونس في عام ٢٠١٩



الانتظار بلا نهاية أمام مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تونس والذي ليس له لوحة اعترافية (صورة لبيجي ولوماجليو وراميلو)

بعد دخول تونس هرباً من الحرب والاضطهاد، واجه اللاجئون المتظاهرون إهمالاً وتقصير المفوضية الأممية في إدارة طلبات اللجوء. فلا تلوح حلول ملموسة في الأفق بالرغم من وعود المفوضية بإخراج المتظاهرين من الشوارع في ٢٣ مايو، بينما كانت قد طردتهم من مساكنهم بسبب "الافتقار إلى التمويل" في فبراير

لا تحقيق في ملابسات الحادث ولا تسليم شهادة وفاة

خلال الأسبوع الأخير من حياته، كان محمد فرج مؤمن في غيبوبة إثر تعرضه لحادث سير في الاعتصام. فدهسته سيارة في ١٩ مايو. فأخبرنا أحد المتظاهرين الطوارق أن السائق احتمل أن يكون مخموراً وقت الاستثمار. على الرغم من أن عائلة محمد حاولت تقديم شكوى لتوضيح ملابسات الحادث، إلا أنهم لم يتلقوا أي تعليقات من الهيئات الإدارية

قال أحد الرجال الطوارق في الاعتصام وهو أب عائلة كبيرة: "لم يأتونا بالتقرير الطبي ولا بشهادة الوفاة وحتى لا بنسخة. وعدونا بإحضار جميع التقارير إلى الدفن، ولكنهم حضروا بدون أي شيء. نريد أن نعرف كيف مات أخونا، ولكنهم يتصرفون كأنه قد مات حيواناً صغيراً"

يتابع: "إنه نفس الشيء الذي حدث مع أحد ابناي العام الماضي. فمرض ياسين وهو كان يبلغ من العمر شهراً واحداً فقط، فذهبنا معه إلى المستشفى. قالوا لنا إنه لم يصبه إلا زكام بسيط، ثم لم يسمحوا لنا برؤيته لمدة أربعة أيام. وعندما أعادوا يأتون إلينا به، كان الطفل منتفخاً انتفاخاً فتوفي بعد بضعة أيام. استغرق الأمر ١٠ أشهر حتى تمكنت من أن أتلقى التقارير الطبية و شهادة وفاة من "المفوضية"

لا حقوق، لا في الحياة ولا في الموت، للشعوب الأفريقية المتنقلة (المهاجرة) في تونس. ومن الظاهر أنه في أوروبا لا ينزعج أحد بينما تنتفضي جثث الغارقين العشرات المنتشليين من البحر أسابيع في ممرات المشرحة في المستشفيات بمدن الموانئ التونسية، في انتظار اختبار الحمض النووي. وبينما تُفتح أبواب الدول الأوروبية أمام "اللاجئين الحقيقيين" الهاربين من "الحرب الحقيقية" في أوكرانيا، لا يزال اللاجئون من الحروب الأفريقية محرومين من طرق الهجرة القانونية إلى الاتحاد الأوروبي

الخفاء الاجتماعي للأشخاص اللاجئين في تونس

يتعرض جميع الأفارقة المتنقلين (المهاجرين) في تونس إلى شكل من أشكال العنصرية المنهجية التي تحرمهم من التمتع بالحقوق الاجتماعية، وخاصة التعليم والتوظيف والرعاية الصحية. فعلى سبيل المثال، من يريد الحصول على علاج طبي لا بد من أن يدفع بنقوده تكاليف العلاج، وذلك حتى إذا كان يحمل بطاقة لاجئ، فإن المفوضية لن تقم بتعويضه إلا لاحقاً. ثم اللاجئون، متعرضين إلى التمييز في الأجور، ليس لهم أمان اقتصادي قوي وثابت، غالباً ما يجدون أنفسهم مضطرين للاختيار بين الدواء والطعام

التمييز يؤثر أيضاً على التعليم. يخبرنا عبدول ، أحد قادة الاحتجاجات ، أنه أخرج أطفاله من المدرسة لحمايةهم من الاعتداءات العنصرية التي يتعرضون لها كل يوم في صفاقس. وهو ليس الوحيد فيروي عبد الرزاق ويقول: "لقد سجلت أطفالاً في المدرسة، بجهد الخاص وبفضل الجيران. لكن بعد ذلك جاء المجلس التونسي للاجئين، وهو أحد شركاء المفوضية المحليين، ومنع الأطفال من مواصلة الدراسة في تلك المدرسة، رافعا الحجة أنه ليس بأمر قانوني"



يلعب بعض المتظاهرين كرة القدم بين موقع الاعتصام ووفد الاتحاد الأوروبي في تونس (صورة لبيجي ولوماليو وراميلو)

وتوثق عشرات الشهادات التمييز الشديد في الأجور: "في مصنع يقبض المواطن التونسي 400 دينار شهرياً، بينما مقابل المهمة نفسها نحصل نحن على 400 دينار، ودون أي حماية تعاقدية". وتقول جميلة، وهي فتاة لاجئة هاربة من غينية فرت من العنف الجنسي والزواج القسري، إنها تحصل على ١٥ ديناراً يومياً فقط، وتعمل لمدة 8 ساعات في مطعم من مطاعم المدينة العتيقة في تونس العاصمة. يعني ١٥ دينارات ما يزيد قليلاً عن ٨ سنتاً يورو في الساعة. كما أن إعادة التوطين لا يلوح في الأفق بالنسبة". إليها: "على الأقل العمل يساعدني على صرف ذهني عن حالتي

المأزق التونسي: الجحيم للبعض، والربح للآخرين

العنصرية النظامية هي إحدى الركائز التي يقوم عليها النظام الدولي للابترهايد (الفصل العنصري) للهجرة. لكن استمرار هذا النظام متجذر في أسباب اقتصادية مهمة مع أنها غير مشروعة تربطها مصالح المافيات والمؤسسات الوطنية والدولية. أما النسبة إلى لمعتصمين، فإنهم سوف يعتبرون أي حل وسط تقترحه المفوضية على أنه مؤقت ومخّذ للانتظار هم، ولذلك فإنهم مصممون على رفض أي اقتراح نقل إلى مبيئات جديدة، إذ أنهم يخشون أنها استراتيجية المفوضية لعزلهم والتخلي عن مطالبهم بالإجلاء

بوب، أحد المحتجين السودانيين، يلخص لنا بكلامه عدم كفاءة المفوضية وفسادها في إدارة الحالة: "إن خلل الخدمات التي يقدمونها لنا يسمح لهم بشراء سيارات باهظة الثمن والعيش حياة جيدة. أعتقد أنه وكالة تابعة للأمم المتحدة، فإن المفوضية لديها التمويل الكافي كي تسمح للاجئين بالعيش بشكل جيد وكريم. ولكن الأموال تختفي في أيدي الشركاء المحليين وهم: المجلس التونسي للاجئين ()، وهو المسؤول عن الإجراءات قبل اللجوء، والجمعية التونسية للإدارة والاستقرار الاجتماعي ()، وهي المسؤولة عن التشغيل، والمعهد العربي لحقوق الإنسان ()، وهو المسؤول عن الحماية القانونية. وأعتقد أنه لو لم يكن هؤلاء الشركاء موجودين، لكانت الأمور أفضل بالنسبة إلينا. ولكن طالما أن حياتنا في أيديهم، فسوف تنقلب حياتنا رأساً على عقب، مثل الآن تماماً

هكذا يتواصل مأزق اللاجئين في تونس بلا انقطاع، حتى بعد وفاة محمد فرج مؤمن: لا توجد حقوق في الحياة كما لا توجد حقوق بعد الموت. على الرغم من الصعوبات، مازالت المقاومة قائمة: يرفض المعتصمون الدفن حتى ألا تسلّم المفوضية التقارير والشهادات المتعلقة بالحادث والوفاة. وحتى لن تُقبل طلباتهم، سوف يواصل المحتجون اعتصامهم في شارع البحيرة في تونس العاصمة.